الحديث والمحدثون من خلال «فجر الإسلام» لأحمد أمين*

للأستاذ
محمد العلوي المحمدي

محتوى «فجر الاسلام»

يمكن اعتبار كتاب «فجر الاسلام» للأستاذ احمد أمين مرجعا تاريخيا أدبيا مهما فيما يتعلق بمَنطقة جغرافية عزيزة على قلب كل مسلم (الا وهي الجزيرة العربية) التي شاء الله سبحانه وتعالى ان يولد فيها خير الأنام خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله ﷺ المبعوث رحمة للعالمين.

لقد أحاط الأستاذ أحمد أمين في كتابه «فجر الاسلام» بكل ما يمس الجزيرة العربية وسكانها من قريب أو بعيد. فبدأ بالتعريف الجغرافي للجزيرة، لينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن سكانها وعقليتهم وثقافتهم وأساليب عيشتهم ومعتقداتهم في العصر الجاهلي فكان الباب الأول من الكتاب.

ثم انتقل في الباب الثاني إلى الحديث عن مجيء الإسلام فعقد مقارنة بين التعاليم التي كانت سائدة في الجاهلية وما جاء به الدين الحنيف من مثل عليا في جميع الميادين، مشيرا إلى كيفية انتشاره وعملية المزج بين الأمم في ظله، ومدى تأثيره في العقلية السائدة آنذاك، وكل ذلك في أسلوب سلس عَذب موجز لا يقدر على مثله إلا فطاحل الأدَب وأرباب اللغة، وهو ما ليس بالعزيز على همة الأديب الكبير أحمد أمين.

ثم بين في الباب الثالث والرابع ما للشعوب الأخرى من أثر في الثقافة

(*) أشرف على هذا البحث الأستاذ السعيد بوركَبة.

العربية فأوضح ما للفرس من أثر في الأدب والأخلاق العربية وكذا ما للأدَب اليوناني الروماني والفلسفة اليونانية من تأثير في الأدَب العربي كذلك.

وعنون الباب الخامس من كتابه «فجر الاسلام» بالحركة العلمية في القرن الأول الهجري : «وصفها ومراكزها».

ومن خلال العنوان يتضح ما سوف يكون عليه هذا الباب. فبعد أن وصف الحركة العلمية في هذا القرن وذكر روادها انطلق إلى ذكر أهم المراكز فبدأ بالحجاز ثم العراق ثم الشام.

أما الباب السادس فقد خصصه «للحركة الدينية تفصيلا» فتعرض في الفصل الأول منه إلى القرآن والتفسير. وفي الفصل الثاني إلى الحديث النبوي الشريف «موضوع البحث».

وختم هذا الباب بفصل ثالث حول «التشريع» مشيرا في ذلك إلى مدرستي الحجاز والعراق (أي مذهب أهل الحديث ومذهب أهل الرأي).

وخص الفِرَق الدينية بباب كامل هو آخر باب في الكتاب حيث أفرد لكل من فرقة الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية والمعتزلة فصلا.

ومهما حاول أحدنا أن يثني على أحمد أمين في هذا العمل «فجر الاسلام» فإنه لن يأتي بأحسن مما قاله الدكتور طه حسين. يقول الدكتور طه حسين وهو يقدم كتاب «فجر الاسلام» : «ولقد احب ان اتحلل من هذه القيود التي يأخد بها الانسان نفسه حينما يَتَحَدَّثُ عن أَثَرٍ من آثاره فيتكلف التواضع، ويلتزم القصد فلا يمتدح ولا يثني، أريد أن اتحلل من هذه القيود لأشهد بأن زميلي «احمد أمين» قد نهض بهذا العبء من درس الحياة العقلية كأحسن ما ينهض الرجل ذو الضمير العلمي الحي بعبء من الأعباء»... ثم يقول في أبعد من ذلك واصفا «احمد امين» : «فقد كنا نعرف له كفايته ومقدرته كعالم أديب، جَدَّ حتى تثقف بالثقافة الأجنبية الأوربية، ولكنا لم نكن نقدر أن يكون قد أخذ من هذه الثقافة بأدق حظ وأقربه الى الكمال، فأحسن العلم بمناهجها والاستعمال لِهذه المناهج، كما أحسن العلم بمناهج القدماء في الفقه وعلوم الدين والإستعمال لهذه المناهج».

وبعد ان يبدي انبهاره القوي بشخصية «احمد امين» يقول : (نعم أريد

أن اتحلل من هذه القيود وان اثني على «احمد امين» ومهما افعل من ذلك فلن يكون ثنائي شيئا الى جانب هذا الأثر الذي سيتركه في نفوس الناس بحثه الذي اقدمه الى الجمهور سعيدا مغتبطا بأنه أول ما يقع في أيدي الناس من كتاب «فجر الاسلام».

وقبل أن يختم الدكتور طه حسين تقديمه «فجر الاسلام» يشير الى أهمية هذا الكتاب في الثقافة والأدب فيقول : «سيستفيد الأدب من هذا الكتاب فائدة جديدة هي اشتداد الصلة بينه وبين هذه الثقافات المختلفة، وستستفيد هذه الثقافات نفسها لأنها ستبلغ بهذا الكتاب بيئات لم تكن تبلغها من قبل».

الأستاذ «احمد أمين» ومواقفه من السنة النبوية

يقول الدكتور مصطفى السباعي[1] : «نشر أحد الملاحدة المسلمين في مصر (اسماعيل ادهم) رسالة في عام 1353 هـ عن تاريخ السنة، أعلن فيها أن هذه الثروة الغالية من الحديث الموجودة بين أيدينا والتي تضمنتها كتب الصحاح، ليست ثابتة الأصول والدعائم، بل هي مشكوك فيها ويغلب عليها صفة الوضع، وقد قوبلت هذه الرسالة بنقمة الأوساط الاسلامية حتى اضطرت الحكومة المصرية بناء على طلب مشيخة الأزهر الى مصادرة الرسالة من الأيدي، وقد اضطر إلى أن يدافع عن نفسه في كتاب أرسله إلى احدى المجلات[2] زعم فيه أن ما ذهب اليه من الشك في صحة السنة لم ينفرد به، بل قد وافقه عليه جماعة من كبار الأدباء والعلماء، وذكر منهم الأستاذ «احمد أمين» بكتاب ارسله إليه. وانتظرنا ان يكذب الأستاذ هذا الزعم فلم يفعل بل كتب في بعض المجلات الأسبوعية الأدبية ما يفيد تألمه مما حصل لصاحبه، واعتبار ذلك محاربة لحرية الرأي وحجر عثرة في سبيل البحوث العلمية.

ولما ثار النقاش في الأزهر حول «الامام الزهري» عام 1360 هـ قال الأستاذ أحمد أمين للدكتور «علي حسن عبد القادر» وهو الذي اثيرت الضجة حوله : ان الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحرة. فخير طريقة لبث ما تراه مناسبا من أقوال المستشرقين الا تنسبها اليهم بصراحة، ولكن ادفعها اليهم على أنها بحث

---

(1) السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي – للدكتور مصطفى السباعي الطبعة الأولى : 1380 هـ – 1961 م.
(2) مجلة الفتح عدد 494 ص : 12.

منك، وألبسها ثوبا رقيقا لا يزعجهم مسها، كما فعلت انا في «فجر الاسلام» و «ضحى الاسلام».

هذا ما سمعته من الدكتور علي حسن يومئذ نقلا عن الأستاذ احمد امين»[3].

ملخص الفصل الثاني من الباب السادس من «فجر الاسلام»

عرف الأستاذ احمد امين في بداية هذا الفصل بالحديث وقيمته في الشريعة الاسلامية، ثم انتقل بعد ذلك الى الحديث عن عدم تدوين السنة في هذا القرن، ليخلص من ذلك كله إلى نتيجة «منطقية» ألا وهي انتشار الوضع في الأحاديث النبوية. وتأكيدا لهذه النتيجة يزعم الأستاذ احمد امين ان الوضع بدأ في عهد الرسول ﷺ حَيْثُ «زُوِّرَ عَلَيْهِ» أي في حياته.

وبعد ان ذكَّر بجهود العلماء في التصدي للوضع والوضاعين، اخذ عليهم عدم عنايتهم بنقد المتن «عُشْرَ» ما عنوا بنقد السند.

وانتقل بعد ذلك الى ذكر اشهر المحدثين. فخصَّ ابا هريرة رضي الله عنه بتهم اقل ما يقال عنها انها لا تقوم على أي اساس علمي صحيح.

وختم هذا الفصل بالمراحل التاريخية التي مر بها تدوين السنة حتى عصر البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب الكتب والسنة.

الكتابة الأدبية «الجديدة» للسنة النبوية الشريفة

التأريخ الأدبي «الجديد» لظاهرة الوضع في الحديث

متى بدأ الوضع في الأحاديث النبوية ؟

يقول الأستاذ احمد امين في الصفحة 211 من كتابه «فجر الاسلام» متحدثاً عن نشأة الوضع : «ويظهر ان هذا الوضع حدث حتى في عهد الرسول، فحديث «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار «يغلب على الظن أنه قيل لحادثة حدثت زُوِّرَ فيها على الرسول».

---

(3) الدكتور مصطفى السباعي.

ويبدوا أن صاحب «فجر الاسلام» قد خرج من معمله العلمي. وتخلى عما وعد به من التحقيق العلمي والتدقيق والاستقصاء المنهجي المنظم ! فعِبارة «يغلب على الظن» ما كانت في يوم من الأيام من ضمن المصطلحات التي تستعمل في التحقيق العلمي. والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ﴾[4] ويقول تعالى كذلك : ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئاً﴾[5].

أما سبب الحديث المذكور فان كتب السنة الصحيحة المعتمدة متفقة على أن الرسول ﷺ انما قاله في معرض توصية اصحابه وامرهم بتبليغ حديثه الى من بعدهم.

وأما التاريخ فقاطع بانه لم يقع في حياة الرسول ﷺ ان احدا ممن أسلم وصحبه زور عليه كلاما ورواه على أنه حديثه عليه الصلاة والسلام.

أخرج البخاري في باب ما ذكر عن بني اسرائيل من طريق عبد الله بن عمر ان النبي ﷺ قال : «بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج[6]، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

وروى مسلم من طريق ابي سعيد الخدري قال : «قال رسول الله ﷺ : «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار».

ويظهر من هاتين الروايتين وغيرهما ان الرسول ﷺ نبه بصورة قاطعة على وجوب التحري في الحديث عنه، وتجنب الكذب عليه بما لم يقله.

أما ما اعتمده صاحب «فجر الاسلام» كسبب لحديث «من كذب علي متعمدا... الخ فروايتان اثنتان لا ثالث لهما.

الرواية الأولى : اخرج الطحاوي في مشكل الآثار عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : «جاء رجل إلى قوم في جانب المدينة فقال : «ان رسول الله ﷺ أمرني أن أحكم برأيي فيكم في كذا وكذا... وقد كان خطب امرأة منهم في

(4) سورة النجم الآية : 22.

(5) سورة النجم الآية : 27.

(6) اي في أخبار الأمم السابقة مما لا يتعارض مع ما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة.

الجاهلية فأبوا ان يزوجوه، فذهب حتى نزل على المرأة. فبعث القوم إلى النبي ﷺ يسألونه فقال: «كذب عدو الله» ثم أرسل رجلا فقال: «إن أنت وجدته حيا فاضرب عنقه وما أراك تجده حيا، فإن وجدته ميتا فاحرقه، فوجده قد لذغ فمات فحرقه، فعند ذلك قال النبي ﷺ: «من كذب علي متعمدا... الحديث[7].

الرواية الثانية: أخرج الطبراني في الأوسط عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رجلا لَبِسَ حلة مِثل حلة النبي ﷺ ثم أتى أهل بيت في المدينة فقال: «أن النبي ﷺ أمرني أيَّ أهل بيت شئت استطلعت، فأعدوا له بيتا وأرسلوا إلى النبي رسولا فأخبروه، فقال لأبي بكر وعمر: «انطلقا إليه فإن وجدتماه حيا فاقتلاه ثم حرقاه بالنار، وإن وجدتماه ميتا فقد كفيتماه ولا أراكما إلا وقد كفيتماه، فأتياه فوجداه قد خرج من الليل يبول فلدغته حية أفعى فمات فحرقاه ثم رجعا إلى رسول الله ﷺ فأخبراه الخبر فقال: «من كذب علي متعمدا...» الحديث.

والروايتان مردودتان على من تمسك بهما من وجوه:

الأول: أنَّ مَتْنَهُمَا عليه امارات الوضع واضحة، فلم يُعْلَمْ من سيرة رسول الله ﷺ أنه كان يأمر بإحراق الموتى، ولم تنقل لنا كتب السنة المعتمدة أنه فعل ذلك ولو مرة واحدة.

الثاني: أن سندهما ضعيف وفي روايتهما من لا يقبل حديثه ولذلك حكم «السخاوي» على هذه القصة بالوضع فقال: (لا تصح).

الثالث: لا تقوم الروايتان على افتراض صحتهما دليلا على أن الوضع بدأ في عهد الرسول ﷺ. ذلك أن الحديث لم يكن يتعلق بأمر ديني عام يروى للمسلمين على انه قول الرسول ﷺ. وإنما التزوير حدث لأمر دنيوي خاص بالمزور.

الإمام أحمد وأحاديث التفسير

نبذة مختصرة عن الإمام أحمد

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ولد في بغداد سنة

(7) مشكل الآثار: 164/1.

164 هـ وبها ترعرع ونشأ. حضر في أول طلبه مجلس أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة ثم انتقل إلى طلب الحديث وما زال يجد في طلبه ويلقى الشيوخ ويكتب عنهم حتى بلغ الذروة في حفظ السنة والاحاطة بها، وحتى أصبح إمام السنة في عصره بلا منازع. أخذ من الشافعي الفقه أولا ثم أخذ الشافعي عنه الحديث. من تلاميذه البخاري ومسلم. يقول الشافعي في حقه : «خرجت من بغداد وَمَا خَلَّفْتُ فيها رجلا أفضل ولا أعلم ولا أورعَ ولا أتقى من أحمد بن حنبل».

مِن أخلد آثار الإمام أحمد وأجزلها فائدة وأعظمها بركة على السنة، كتابه «المسند» الذي أورد فيه نحو أربعين ألف حديث، منها عشرة آلاف مكررة من مجموع سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفا كان يحفظها.

توفي رحمه الله ببغداد سنة 241 هـ.

أحاديث التفسير

يقول صاحب «فجر الاسلام» في الصفحة 211 و212 : «وحسبك دليلا على مقدار الوضع أن أحاديث التفسير – التي ذكر عن أحمد بن حنبل أنه قال : «لم يصح عنده منها شيء، قد جمع فيها آلاف الأحاديث، وأن البخاري وكتابه يشتمل على سبعة آلاف حديث منها ثلاثة آلاف مكررة، قالوا : أنه اختارها وصحت عنده من ستمائة ألف حديث كانت متداولة في عصره».

لقد أراد الأستاذ أحمد أمين أن يستدل على مقدار الوضع في الحديث فاستشهد بمقولة الإمام أحمد، وبصحيح البخاري، وهذا ما يجعله يخلص – وبكل سهولة – إلى نتيجة «منطقية» مؤداها أن كل أحاديث التفسير باطلة أو قابلة للابطال على الأقل وبالتالي فهي مشكوك في أمرها.

والرد على الأستاذ كالتالي :

اولا : أحاديث التفسير وآراء العلماء فيها.

يقول الامام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي في «الاتقان» : اختلف الناس في تفسير القرآن. هل يجوز لكل أحد الخوض فيه ؟ فقال قوم : «لا يجوز لأحد أن يتعاطى تفسير شيء من القرآن وإن كان عالما أديبا ومتسعا في معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار، وليس له إلا أن ينتهي إلى مَا روي عن

النبي ﷺ في ذلك[8].

وقسم الزركشي القرآن الى قسمين : قسم ورد تفسيره بالنقل وهو إما عن النبي ﷺ أو الصحابة والتابعين. وقسم لم يرد.

وأورد السيوطي في «الاتقان» قولا لابن تيمية : يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن كما بين لهم ألفاظه، فقوله تعالى : ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ يتناول هذا.

بهذه الأدلة وغيرها كثير يتبين أن التفسير يشطر إلى شطرين : تفسير بالمنقول وتفسير بغير المنقول، كما أن العلماء لم يسمحوا لأحد أن يلجأ إلى الثاني قبل أن يرجع إلى الأول ويعرفه. فكيف يمكن القول بأن أحاديث التفسير لم يصح منها شيء ؟

أما ما حاول الأستاذ أحمد أمين أن يوهم به القارىء عن طريق التشبث بمقولة الإمام أحمد، فهو ادعاء لا يقوم على أساس علمي سليم.

قال الإمام أحمد : ثلاثة ليس لها أصل : «التفسير والملاحم والمغازي» وفي رواية أخرى : ثلاثة كتب لا أصل لها : « المغازي والملاحم والتفسير».

ولابد من الاشارة إلى أمرين في هذه المقولة :

الأولى : لم يقل الإمام أحمد أنه لم يصح في التفسير شيء كما صرح بذلك صاحب «فجر الاسلام» وإنما قال : «ثلاثة ليس لها أصل، ومراده من ذلك نفي وجود كتب متخصصة في تلك العلوم بدليل قوله في الرواية الثانية : «ثلاثة كتب».

الثانية : لقد أخرج الإمام أحمد في مسنده أحاديث كثيرة في التفسير وأثبتها عن شيوخه، فكيف يقول أنه لم يصح في التفسير شيء ؟

أن محاولة الأستاذ أحمد أمين «التشكيك» في أحاديث التفسير مردود وباطل بما أثبتته كتب السنة الصحاح من تلك الأحاديث كالبخاري ومسلم والموطأ والترمذي، بل في مسند الإمام أحمد نفسه.

التشكيك «الأدبي» في عدالة الصحابة وأئمة الحديث

عدالة الصحابة :

يقول الأستاذ أحمد أمين في الصفحة : 216 وأكثر هؤلاء النقاد – أي

(8) الاتقان في علوم القرآن : ج 2 – ص : 180.

نقاد الحديث – عدلوا الصحابة كلهم اجمالا وتفصيلا، فلم يتعرضوا لأحدهم بسوء و لم ينسبوا لأحد منهم كذبا وقليل منهم من أجرى على الصحابة ما أجرى على غيرهم.

* صحيح أن اختيار المفردات وانتقاءها لِتفي بالغرض المطلوب فَنٌّ من فنون الكتابة الأدبية المتميزة، وهذا ما لا يقوى عليه إلا أرباب الكتابة وأساتذة اللغة المتمرسين كالأستاذ «أحمد أمين».

* إن عبارة : «وأكثر هؤلاء النقاد...» عبارة فنية هادفة تلبي غرض كل من أراد التشكيك في عدالة الصحابة. ذلك أن الحقيقة التي اتفق عليها جماهير المسلمين هي أن النقاد «جميعا» عدلوا الصحابة وليس اكثر النقاد كما زعم الأستاذ أحمد أمين. أما ذوو الميول المعروفة في تاريخ الإسلام بالتعصب لبعض الصحابة على بعضهم الآخر فلا يعتبرون من نقاد الحديث.

يقول الحافظ ابن كثير : «والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة» ثم يقول : «وأمّا طوائف الروافض وجهلهم وقلة عقلهم ودعاويهم أن الصحابة كفروا إلا سبعة عشر صحابيا – وسموهم – فهو من الهذيان بلا دليل[9].

اختلاف العلماء في الجرح والتعديل

يقول مؤلف «فجر الاسلام» في الصفحة 217 : وكان للاختلاف المذهبي أثر في التعديل والتجريح، فأهل السنة يجرحون كثيرا من الشيعة حتى أنهم نصوا على أنه لا يصح أن يروى عن «علي» ما رواه عنه أصحابه وشيعته، وإنما يصح أن يروى ما رواه عنه اصحاب عبد الله بن مسعود، وكذلك كان الشيعة من أهل السنة فكثير منهم لا يثق إلا بما رواه الشيعة عن أهل البيت، وهكذا... ونشأ عن هذا أن من يعدله قوم قد يجرحه آخرون قال الذهبي : «لم يجتمع إثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة» ومع ما في هذا القول من المبالغة فهو يدلنا على مقدار اختلاف الأنظار في التجريح والتعديل، ولنضرب لك مثلا «محمد بن إسحاق» – أكبر مؤرخ في حوادث الإسلام الأولى – قال فيه قتادة : «لا يزال في الناس علم ما عاش محمد بن

---

(9) اختصار علوم الحديث 220 – 222.

اسحاق» وقال «النسائي» : «ليس بالقوي» وقال «سفيان بن عيينة» ما سمعت أحدا يتهم محمد «بن اسحاق». وقال «الدار قطني» : «لا يحتج به وبأبيه»، وقال «مالك» : «أشهد أنه كذاب».

للرد على صاحب «فجر الاسلام» لابد من ملاحظة أمرين اثنين :

أولهما : أن الخلاف في التجريح بين أهل السنة وغيرهم راجع في حقيقة الأمر إلى الشك بصدق الراوي أو الثقة به لا إلى مجرد الخلاف المذهبي. وهذا ما تؤيده كتب السنة وفي مقدمتها الصحيحان وحيث نجد فيهما أحاديث لجماعة من المبتدعة الذين دل التاريخ على أنهم لا يكذبون، «كعمران بن حطان» الخارجي و «ابان بن تغلب» الشيعي. قال «الحافظ الذهبي» في ترجمة ابان بن تغلب الكوفي : «شِيعِيٌّ جُلْدٌ» ولكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته.

أما ان أصحاب «علي» ترد روايتهم من طرف أهل السنة فلأنهم أفسدوا علمه ودسوا عليه آراء لم يذهب إليها وقولوه ما لم يقله. لذلك تركوا روايتهم إحتياطا وتثبتا.

ثانيهما : أن عبارة «الذهبي» التي استشهد بها «أحمد أمين» : «ونشأ عن هذا أن من يعدله قوم قد يجرحه آخرون الخ» فإن أي متأمل أدنى تأمل لعبارة الذهبي رحمه الله يفهم منها ما لم يستطع الأستاذ أحمد أمين أن يفهمه. ذلك أن الذهبي يقول : «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق «ضعيف» ولا على تضعيف «ثقة» » وهذا ما يأكد مدى حرص علماء هذا الشأن على التثبت في نقد الرجال. فلم يختلفوا في توثيق رجل اشتهر بالضعف ولم يضعف أحدهم رجلا عرف بالصدق والتثبت. ولو كان مراده ما سار إليه صاحب «فجر الاسلام» لقال : لم يجتمع اثنان على توثيق راو أو تضعيفه، أو لقال : ما اجتمع اثنان على توثيق أو تضعيف راو. والحافظ الذهبي بريء منه كل البراءة.

أما الخلاف في «محمد بن إسحاق» فهو وارد على العبارة مورد الاعتراض. ذلك أن صاحب «مسلم الثبوت» بعد أن ذكر عبارة الذهبي اعترض على هذا التعميم بما جاء في حق «محمد بن إسحاق» ويريد بذلك أن يؤكد أن القاعدة التي أوردها الذهبي لها بعض الاستثناءات.

إلا أن الأستاذ «أحمد أمين» لم يُعجبه هذا الشرح ولم يعجبه مراد الذهبي نفسه وإنما أراد أن يستخلص ما يحلو له ليوهم القارىء أن علماء الجرح والتعديل

مضطربون متناقضون إلى درجة أنهم لم يستطيعوا التثبت من «ضعيف» أو «ثقة» وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى التشكيك في كل الأحاديث وكل رواتها.

تعديل الصحابة

يقول الأستاذ أحمد أمين في الصفحة 216 : «... ويظهر أن الصحابة أنفسهم في زمنهم كان يضع بعضهم بعضا موضع النقد وينزلون بعضا منزلة أسمى من بعض» الخ.

ويريد الأستاذ أحمد أمين من وراء ذلك أن يعترض على تعديل الصحابة جميعا ويبين أن لا مبرر لهذا التعديل «المطلق» واستشهد على «صحة» قوله بأمور ثلاثة :

أولا : ما نقله من نقد ابن عباس وعائشة لأبي هريرة.

ثانيا : طلب بعض الصحابة دليلا على صدق الراوي.

ثالثا : رد عمر بن الخطاب حديث فاطمة بنت قيس.

* والأستاذ محجوج في هذه الأمور الثلاثة ومردود عليه زعمه.

أ – روى أبو هريرة حديثا هو : «من حمل جنازة فليتوضأ» وروى كذلك حديثا جاء في الصحيحين وهو : «متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده» ويزعم صاحب «فجر الإسلام» أن ابن عباس رد على أبي هريرة حديثه الأول وقال : «لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة».

وردت عائشة رضي الله عنها على أبي هريرة حديثه الثاني وقالت : «كيف نصنع بالمهراس ؟» وهذا ما يشير إليه أحمد أمين حين يقول : «أن بعض الصحابة كان يضع البعض الآخر موضع النقد».

أما بالنسبة لحديث الأول فالكلام عنه من وجوه.

1 – يقول الدكتور مصطفي السباعي : «لم أر لهذا الحديث بهذا النص أثراً في كتب الحديث قاطبة. ولا في كتب الفقه والخلاف. ولم أرَ فيها ذكرا لهذه الحادثة التي رد فيها ابن عباس على أبي هريرة، ولو ثبت الحديث وثبتت الحادثة لما أغْفَلوا النص عليها، نعم ذكرها بعض علماء الأصول – من بينهم صاحب

المسلم – وهؤلاء قوم يتساهل بعضهم في ذكر الأحاديث التي ليس لها أصل أو لها أصل من طريق ضعيف، لأن الحديث ليس من اختصاصاتهم وعلى كل حال فإن كتبهم ليست مرجعا في علم الحديث ولا يرجع إليها فيه – متخطيا دواوينه المعتبرة – إلا حاطب ليل أو صاحب غرض»[10].

2 – إن الموجود في كتب الحديث غير هذا.

– أخرج الترمذي عن أبي هريرة مرفوعا : «على من غسله الغسل ومن حمله الوضوء».

– ثم قال الترمذي : «وفي الباب عن علي وعائشة، قال أبو عيسى (يعني نفسه) حديث أبي هريرة حديث حسن وقد روي عن أبي هريرة موقوفا».

وقال مالك بن أنس : «استحب الغسل من غسل الميت ولا أرى ذلك واجبا». وبه قال الشافعي.

وقال الإمام أحمد من غسل ميتا أرجوا ألا يجب عليه الغسل. أما الوضوء فأقل ما فيه.

ومختصر القول أن أبا هريرة لم ينفرد بهذا الحديث بل رواه علي وعائشة وروي عن ابي هريرة موقوفا ومرفوعا ولا أثر لرد ابن عباس عليه.

وأما بالنسبة للحديث الثاني : «متى استيقظ أحدكم...»الخ.

الحديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من كتب الصحاح، وهو مروي عن ابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة رضي الله عنهم جميعا.

أما رد عائشة عليه وقوله له : «ماذا تصنع بالمهراس ؟» فهذا مالا وجود له في كتب الحديث ولا ذكر له فيها[11]. بل الذي صرح به ابن العربي والحافظ العراقي في شرح طرح التثريب نقلا عن البيهقي : أن الذي اعترض على أبي هريرة هو «قين الأشجعي» من أصحاب عبد الله بن مسعود، وعبارة العراقي كما يلي :

تقدم أنه في رواية مسلم بدل قوله في وضوئه : «في إنائه» وفي رواية «في الاناء» وهذا يدل على أن النهي مخصوص بالأواني دون البرك والحياض التي لا

(10) السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي.

(11) الدكتور مصطفى السباعي – المصدر السابق.

يخاف فساد مائها بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها. ولذلك قال «قين الأشجعي» لأبي هريرة حين حدث بهذا : «فكيف إذا جئنا مهراسكم هذا ؟ فكيف نصنع به ؟» فقال أبو هريرة : «أعوذ بالله من شَرِّكَ» رواه البيهقي. فكره أبو هريرة ضرب الأمثال للحديث.

وكذلك ما رواه الدار قطني والبيهقي من حديث ابن عمر في هذا الحديث، فقال له رجل : «أرأيت إن كان حوضا ؟» فكره ابن عمر ضرب الأمثال بحديثه ﷺ. وكان شديد الإتّباع لِلْأَثَرِ.

ويتضح من خلال ما أوردناه أنَّ أَبَا هريرة لم ينفرد بهذا الحديث، وأن الاعتراض لم يقع له وحده بل اعترض على ابن عمر كذلك. يضاف إلى هذا كله أن المعترض على أبي هريرة هو «قين الاشجعي» لا ابن عباس ولا عائشة. و «قين» هذا تابعي من أصحاب ابن مسعود كما أسلفنا[12].

إذن فالسؤال المطروح ههنا هو : لماذا كل هذا التجني والتحريف من طرف الأستاذ أحمد أمين ؟ ؟ وما سبب كل هذا الاستخفاف بالقراء ؟ ؟

لا أظن ان الأستاذ أحمد أمين فعل ذلك عن قصد وتعمد ولكنني أقول وأنا واثق : أنه النقل الأعمى عن بعض المستشرقين الذين يضمرون العداوة والبغضاء للإسلام والمسلمين. اما ان الصحابة كان يشك بعضهم في بعض فهذا ما لا سبيل إلى إثباته وما لا دليل عليه.

إن النقل الصحيح والتاريخ النزيه عن أهواء ذوي الغايات والأغراض يؤكدان أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا أبعد الناس عن أن يسب بعضهم بعضا أو يشك بعضهم في صدق بعض أو يكذب بعضهم بعضا.

وكيف يقع منهم ذلك ؟ وهم الصفوة المختارة لصحبة خير البرية عليه الصلاة والسلام والذين كانوا أعلم الناس بأقوال الرسول ﷺ في الكذب والكذابين وقول الله عز وجل في عاقبة الكذب والكاذبين والمكذبين.

أمَّا مَا يدل على الثقة الكاملة وعدم الارتياب والشك والتكذيب والكذب بين الصحابة فمتوفر كثيراً لا يخلو منه كتاب سنة أو حديث أو فقه أو أصول.

---

(12) الاصابة في معرفة الصحابة ج 3، 285.

إلى حد أن الصحابي كان إذا سمع حديثا من صحابي آخر صدقه، وأسنده إلى رسول الله ﷺ وهو مطمئن كل الإطمئنان.

ويقول البراء: «ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدثنا أصحابه عنه». ويقول «أنس بن مالك»: «لم يكن يكذب بعضنا بعضا». فواعجبي من صنيع الأستاذ أحمد أمين! وكيف استطاعت نفسه الركون إلى افتراءات جعل منها دليلا ومطية للتقليل من شأن صحابة رسول لله ﷺ!!!

ب – يريد الأستاذ أحمد أمين من خلال سرده بعض الوقائع التي طلب فيها بعض الصحابة دليلا من المحدث أن يصل إلى أن الشك والإرتياب كان مسيطرا على الصحابة في النقل عن بعضهم.

وهو في هذا أيضا محجوج ومردود عليه.

* يقول الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» وهو بصدد الترجمة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه: «كان أول من احتاط في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث فقال «ما أجد لك في كتاب الله شيئا وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئا» ثم سأل الناس فقام «المغيرة» فقال: كان رسول الله ﷺ يعطيها السدس فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر.

* وروي ايضا عن الحريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري: أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاثا فلم يؤذن له فرجع فأرسل عمر في أثره فقال: «لِمَ رجعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع قال: لتأتيني على ذلك ببينة أو لَأفعلن بك. فجاءنا أبو موسى ممتقعا لونه ونحن جلوس فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم كلنا سمعه.. فأرسلوا معه رجلا منهم فأخبره.

وقد أدت هاتان الواقعتان إلى فهم خاطىء عند بعض الباحثين فظنوا أن طريقة كل من أبي بكر وعمر في قبول الحديث هي شهادة إثنين. إلا أن الواقع خلاف لهذا الفهم على الإطلاق. فقد ثبت أن كلا من هذين الصحابيين الجليلين قبلا بأخبار رواها لهما راو واحد فقط.

روى أبو داود وأحمد الترمذي وابن ماجة ومالك أن عمر بن الخطاب

قال : «اذكّر الله امرأ سمع من النبي في الجنين شيئا» فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : «كنت بين جاريتين لي يعني ضرتين، فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فألقت جنينا ميتا، فقضى رسول الله ﷺ بغُرَّةٍ (وهي العبد أو الأمة) فقال عمر : «لو لم أسمع فيه لقضينا بغيره».

وروى أيضا أن عمر ذكر المجوس فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال عبد الرحمان بن عوف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «سنوا بهم سنة أهل الكتاب».

وعمل عمر أيضا بخبر سعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين. وأراد عمر رجم مجنونة حتى أعلم بقول رسول الله ﷺ «رفع القلم عن ثلاثة» فأمر ألا ترجم.

والآثار كثيرة مستفيضة رواها الأئمة الأثبات وفيها ما يدل بوضوح أن عمر رضي الله عنه أخذ بحديث راو واحد دون توقف أو ارتياب أو شك.

إذن فلابد من حمل هذه الرواية – رواية الإستئذان – على محبة عمر رضي الله عنه للسنة النبوية وإرادة التثبت والإحتياط فيها وكذا إعطاء باقي الصحابة درسا في وجوب الإحتياط لقول رسول الله ﷺ، وهذا ما يشير إليه قول عمر نفسه بعد أن علم صدق أبي موسى : «أما إني لم اتهمك، لكنه الحديث عن رسول الله ﷺ».

وقد عاتبه أبي بن كعب رضي الله عنه بقوله : «لا تكن عذابا على أصحاب رسول الله ﷺ». وهذا دليل قاطع على أن موقف عمر من أبي موسى كان موقفا غير مألوف بين الصحابة. وكيف يشك عمر في ابي موسى وهو الذي يقول له : «إنْ كنت لَأمينا على رسول الله ﷺ ولكني أردت الا يتجرأ الناس على الحديث».

أما موقف أبي بكر من المغيرة، فقد أجاب عنه الغزالي في المستصفى حيث قال : «أما توقف أبي بكر في حديث المغيرة في توريث الجدة فلعله كان هناك وجه اقتضى التوقف، وربما لم يطلع عليه أحد، أو لينظر أنه حكم مستقر أو منسوخ أو ليعلم هل عند غيره مثل ما عنده ليكون الحكم أوكد، أو خلافه فيندفع. أو توقف في انتظار استظهار بزيادة، كما يستظهر الحاكم بعد شهادة اثنين

على جزم الحكم إن لم يصادف الزيادة، لا على عزم الرد أو أظهر التوقف لئلا يكثر الإقدام على الرواية عن تساهل. ويجب حمله على شيء من ذلك، إذ ثبت منه قطعا قبول خبر الواحد وترك الانكار على القائلين به».

ج – موقف عمر بن الخطاب من فاطمة بنت قيس

1 – روت فاطمة بنت قيس : أن زوجها طلّق فَبَتَّ الطلاق، فلم يجعل لها رسول الله ﷺ نفقة ولا سكنى، وقال لها اعتدي في بيت ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى وقد ردها أمير المؤمنين عمر قائلا : «لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لِقول امرأة لا ندري أصدقت أم كذبت، حفظت أم نسيت» ؟ وقالت لها عائشة رضي الله عنها : «الا تتقين الله...الخ» هكذا روى الأستاذ أحمد أمين في كتابه «فجر الاسلام» الصفحة 217/216 الحديث.

وهذا الحديث مروي في أكثر كتب السنة ومعروف عند الفقهاء. ولابد من توضيح أمور ترد على صاحب «فجر الاسلام» وتفحمه. بل ويظهر جليا أنه لم يرجع إلى أي كتاب من كتب السنة الصحيحة.

2 – ان قول عمر «لا ندري أصدقت أم كذبت» ؟ لم يرد في كتاب من كتب الحديث قاطبة !

وقد بحثت في كل مصدر استطعت الوصول إليه من مصادر الحديث في مختلف دور الكتب العامة، فلم أعثر على من ذكره بهذا اللفظ، بل الذي فيها «حفظت أم نسيت» و لم يرد ذلك اللفظ إلا في بعض الأصول، «كمسلم الثبوت» معزوا إلى صحيح مسلم، وليس في مسلم إلا حفظتْ أم نسيت وقد نبه شارح (مسلم الثبوت) إلى هذا فقال : والمحفوظ في صحيح مسلم «حفظت أم نسيت»[12].

3 – لما وجد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما صح عنده من الكتاب والسنة يتعارض وما جاءت به فاطمة بنت قيس. أخذ بما قام عنده من أقوى الأدلة. ومعلوم أن الخبرين إذا تعارضا يصار إلى الأقوى منهما، وطبيعي أن مدلول القرآن أقوى من السنة، فاعتذر عنها بأنها لعلها نسيت فأخبرت بما أخبرت، وليس في هذا تشكيك ولا طعن.

---

(12) (مكرر) المصدر السابق رقم (11).

4 – أمَّا قول عائشة رضي الله عنها : «ألا تتقين الله ؟» فمرده إلى ما علمته من أن الرسول ﷺ لم يحكم لها بالنفقة والسكنى لعارض لها (خاصة) لا أنه حكم عام في كل مطلقة مبتوتة. فلما رأتها تحدث الناس بما حكم لها به رسول الله ﷺ ردتها إلى الحقيقة وأفهمتها أن الحكم خاص بها.

جاء في صحيح مسلم : «قالت فاطمة : يا رسول الله زوجي طلقني ثلاثا وأخاف أن يقتحم علي». فأمرها فتحولت. ويؤكد هذا ما جاء في بعض روايات البخاري : «أن عائشة قالت : أمَّا إِنه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث أن فاطمة كانت في مكان وحشي فخيف على ناحيتها فأرخص لها النبي ﷺ.

في قواعد النقد في السند والمتن

يقول الأستاذ أحمد أمين في الصفحة 217... : «وقد وضع العلماء للجرح والتعليل قواعد ليس هنا محل ذكرها. ولكنهم – والحق يقال – عنوا بنقد الأسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقل أن نظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون «الفقه» وهكذا... ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم...».

وكلام الأستاذ يتضمن ما يلي :

أولا : نقد القواعد التي وضعها العلماء لنقد الحديث

– من حيث السند.
– من حيث المتن.

لقد اعتمد العلماء في نقدهم للسنة النبوية على خطوتين : الأولى نقد السند. والثانية نقد المتن.

1 – أما السند فقد تتبع فيه العلماء الرواة، فحرصوا على ضبط كل المعلومات حول حياتهم وأخلاقهم وعدالته وضبطهم وحفظهم، متتبعين في ذلك ما يؤدي إلى ثبات السلسلة التي توصل إلى الصحابي.

2 – وأما المتن فقد وضعوا لنقده قواعد أهمها ما يلي :

- ألا يكون ركيك اللفظ، بحيث لا يقوله بليغ أو فصيح.
- ألا يكون مخالفا لبديهيات العقول، بحيث لا يمكن تأويله.
- ألا يخالف القواعد العامة في الحكم والأخلاق.
- ألا يكون مخالفا للحس والمشاهدة.
- ألا يخالف البديهي في الطب والحكمة.
- ألا يكون داعية إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع.
- ألا يخالف المعقول في أصول العقيدة من صفات الله ورسوله.
- ألا يكون مخالفا لسنة الله في الكون والإنسان.
- ألا يشتمل على سخافات يصان عنها العقلاء.
- ألا يخالف القرآن أو محكم السنة أو المجمع عليه أو المعلوم من الدين بالضرورة، بحيث لا يحتمل التأويل.
- ألا يكون مخالفا للحقائق التاريخية المعروفة عن عصر النبي ﷺ.
- أن لا يوافق مذهب الراوي الداعية إلى مذهبه.
- ألا يخبر عن أمر وقع بمشهد عظيم ثم ينفرد راو واحد بروايته.
- ألا يشتمل على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير.

على هذه الأسس الرصينة المحكمة جرد العلماء أنفسهم لنقد الأحاديث، وتمييز صحيحها من سقيمها، ولا شك أنها أسس سليمة لا يستطيع المنصف أن يكابر في قوتها وعمقها وكفايتها، ولم يكتف علماؤنا بهذا، بل نقدوا المتن بعد سلامته من العلل السابقة كلها، نقدوه من ناحية اضطرابه أو شذوذه أو إعلاله كما بحثوا فيما يمكن أن يقع فيه من قلب أو غلط أو أدراج، ولكل ذلك أمثلة وشواهد محلها كتب القوم رحمهم الله.

ومع ذلك التدقيق الشديد والإعتناء البالغ فقد قالوا باحتمال ألاّ تكون هذه الأحاديث صحيحة في نفس الأمر إذا كانت أحاديث آحاد - وإن كان هذا الاحتمال في منتهى الضعف والبعد -. وقالوا باحتمال وهم الراوي ونسيانه - وإن كنا لم نطلع عليه - ولهذه الاحتمالات قال الجمهور : إن أحاديث الآحاد تفيد الظن مع وجوب العمل بها، وهذا لعمري غاية الاحتياط في دين الله عز وجل وغاية الاحتياط في إثبات الحقائق العلمية.

ثانيا : عدم اكتفاء أحمد أمين بكل ما سبق

كل هذا الإحتياط، وهذه الشدة في النقد لم تعجب صاحب «فجر الاسلام» لأنها لم تعجب أساتذته المستشرقين فانتقدها، وزعم أنه كان عليهم أن يحققوا حين النقد في المسائل الآتية :

- هل يتفق ما نسب إلى النبي مع الظروف التي قيلت فيه ؟
- هل الحوادث التاريخية تؤيده ؟
- هل هذا الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي ؟
- هل الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتن الفقه ؟

وقد زاد في «ضحى الاسلام» شروطا وقواعد «جديدة» لا مجال إلى ذكرها في هذا البحث.

لقد زعم الأستاذ أحمد أمين أن ما جاء به من قواعد جديدة فاتت علماءنا ولم ينتبهوا إليها ولو أنهم تنبهوا لها لانكشف لهم حال أحاديث كثيرة حكموا بصحتها، وهي في الواقع – موضوعة – على حد زعمه.

وقد مثل لذلك في «فجر الاسلام» بحديثين رواهما البخاري في صحيحه واعتبرهما الأستاذ «أحمد أمين» حديثين واهيين مخالفين للحس والمشاهدة وحكم عليهما – بالوضع –.

ثالثا : لنمحص وندقق في زعم «الأستاذ» و «مقاييسه الجديدة»

1 – أما أنهم لم يحققوا فيما نسب إلى النبي ﷺ، هل يتفق والظروف التي قيلت فيه أم لا ؟

* إن هذا الزعم لا يقوم على أي أساس علمي صحيح، ذلك أن علماءنا – جازاهم الله عنا كل خير – جعلوا ذلك من أسس نقد المتن فقد ردوا أحاديث كثيرة لا تتفق والظروف التي قيلت فيها. فقد ردّوا حديث «الحمَّام» واعتبروه حديثا موضوعا واستشهدوا على ذلك بأن النبي ﷺ لم يدخل حمَّاما قط، وأن الحجاز في عصر النبي لم تكن تعرف الحمامات.

2 – أما أن الحوادث التاريخية تؤيده أو تكذبه، فقد اعتنى بها العلماء عناية بالغة وعدوا ذلك من علامات الوضع أيضا.

وردهم لحديث وضع الجزية على أهل «خيبر» أكبر دليل على استعمالهم التاريخ لكشف كذب الرواة في لقياهم الشيوخ.

3 – أما كون الحديث نوعا من التعبير الفلسفي يخالف المألوف من كلام النبي ﷺ فإن ذلك يدخل تحت بحث «ركاكة اللفظ» وضابطه أن تقطع بأن النبي ﷺ لا يقول مثل هذا الكلام. فعلماؤنا – رحمهم الله – كانوا أعرف الناس بما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي وما لا يجوز. فقد كان من السهل عليهم أن يردوا حديثا فلسفيا لم يكن مألوفا من النبي ﷺ أن يقول مثله.

ونحن نتحدى «الأستاذ» أن يأتينا بحديث واحد صححه أئمتنا يعتبر من هذا النوع (التعبير الفلسفي).

4 – أما أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتن الفقه ! فهذا ما لا سبيل إلى إثباته وقد بينا كيف اشترط علماؤنا – وهم يضعون القواعد لنقد المتن – ألا يكون المروي موافقا لمذهب الراوي المتعصب. وقد ردوا أحاديث كثيرة في العقائد، لأنها تؤيد مذاهب الرواة، وكذلك ردوا أحاديث في الفقه كثيرة لنفس السبب، مثل : «المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثا فريضة».

ومثل : «إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب وأعيدت الصلاة». وأمثال هذه الأحاديث التي حكم عليها العلماء بالوضع كثيرة وموجودة في كتب العلماء مثل : [موضوعات ابن الجوزي] و [اللآلىء المصنوعة] للسيوطي.

رابعا : والآن :

إذن فها أنت ترى أن كل ما زعم المؤلف استدراكه على علماء الحديث من قواعد في نقد المتن، لم يغفلها علماؤنا، بل نصوا عليها وذهبوا إلى أبعد منها في وضع القواعد، وبها ردوا كثيرا من الأحاديث.

ولو رجع مؤلف «فجر الاسلام» إلى كتب الموضوعات، ودرس ما كتبه علماء المصطلح، وراجع معاجم الجرح والتعديل، لأدرك ولا عترف بأن هؤلاء العلماء كانوا أكثر منه حرصا على مثل ما ذكره، حتى لقد بلغت العلائم التي وضعوها للتعرف على وضع المتن أكثر من خمس عشرة علامة.

نعم إن العلماء – رحمهم الله – لم يستعملوا تلك المقاييس إلا في النطاق

الذي لابد منه، فلم يردوا حديثا إلا بعد تعذر التأويل، بحيث يتحقق فيه على وجه التأكيد فقط شرط من شروط الصحة، ووجود علامة من علامات الوضع : وقد جعلوا عمدتهم الأولى نقد السند وبه أزاحوا من طريق السنة آلافا بل عشرات الألوف من الأحاديث المكذوبة، ثم نقدوا المتن في الحدود التي ذكرناها على نطاق ضيق، إذ كانوا متثبتين لا يلقون الكلام على عواهنه ولا يجازفون في دين الله بالهوى والعاطفة. وبذلك سلموا مما وقع فيه المؤلف من أخطاء شنيعة حين أراد أن يستعمل تلك المقاييس بدون تثبت أو حيطة أو حسن توجيه، فحكم بوضع أحاديث صحيحة لا غبار عليها. كما سنبين ذلك في المبحث المتعلق بالامام البخاري.

التشكيك في أئمة الحديث

1 – في الإمام البخاري

يقول صاحب «فجر الاسلام» في الصفحة 218 وهو يتحدث عن عمل علماء الجرح والتعديل ومدى اهتمامهم بنقد الرجال، وعدم إعطاء الأهمية اللازمة لنقد المتن. «... حتى نرى البخاري – نفسه – على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة، لاقتصاره على نقد الرجال، كحديث «لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة» وحديث «من اصطبح كل يوم بسبع تمرات لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل».

الحديث الأول : «لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة» هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث، وفهم منه الأستاذ أحمد أمين أن مراد الرسول ﷺ الإخبار بانتهاء الدنيا بعد مائة سنة. ومن هنا حكم عليه بالوضع، لمخالفته الحوادث التاريخية والحس والمشاهدة.

ولتوضيح الأمر والرد على صاحب «فجر الاسلام» أقول :

– أخرج البخاري في باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء من كتاب الصلاة. ما يلي : قال عبد الله بن عمر : صلى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام النبي ﷺ فقال : «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُم هذه، فإن رأس مائة لا يبقى ممن هو «اليوم» على ظهر الأرض أحد» فوصل الناس في مقالة رسول الله ﷺ إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة.

وإنما قال النبي : لا يبقى ممن هو «اليوم» على ظهر الأرض، يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن هذا هو نص الحديث وهو واضح في أن الرسول ﷺ أخبر أصحابه في آخر حياته أن كل من كان موجودا معه تلك الليلة لم يعمر أكثر من مائة سنة. ولم يتنبهوا إلى تقييد الرسول بمن هو على ظهرها «اليوم». فظنوه على إطلاقه، لكن ابن عمر نبههم إل القيد في اللفظ، وبين لهم المراد من قوله عليه السلام. وكذلك فعل علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. وهذا ما رواه الطبراني. وقد استقصى العلماء من كان آخر الصحابة موتا، فوجدوا «أبا الطفيل عامر بن واثلة» وقد مات سنة عشرة ومائة وهي رأس سنة من حديث رسول الله ﷺ فيكون الحديث معجزة من معجزاته عليه الصلاة والسلام، حيث أخبر بأمر مغيب فوقع كما أخبر به.

يقول الحافظ بن حجر في «فتح الباري» : «وقد بين ابن عمر في هذا الحديث مراد النبي ﷺ وأن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالته ينخرم ذلك القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجودا حال تلك المقالة، وكذلك وقع بالاستقراء».

قال النووي : «هذه الأحاديث قد فسر بعضها بعضا، وفيها علم من أعلام النبوة والمراد : أن كل نفس منفوسة كانت الليلة على الأرض لا تعيش بعدها أكثر من مائة سنة سواء قل عمرها قبل ذلك أم لا». وليس فيه نفي عيش أحد يوجد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة.

أما وفاة أبي الطفيل عامر بن واثلة فقد قال ابن الصلاح في مقدمته : «آخرهم على الاطلاق موتا أبو الطفيل وقد مات سنة مائة من الهجرة[13]».

وفي «أسد الغابة» «توفي سنة مائة، وقيل سنة عشر ومائة وهو آخر من مات ممن رأى النبي ﷺ» يقول الحافظ ابن حجر في «الإصابة» : «وأما الشرط الثاني وهو المعاصرة، فيعتبر بمضي مائة سنة وعشر سنين من هجرة النبي ﷺ لقوله ﷺ في آخر عمره لأصحابه : «أرأيتكم ليلتكم هذه ؟ فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها أحد» رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر، زاد مسلم من حديث جابر أن ذلك كان قبل موته بشهر..

---

(13) مقدمة علوم الحديث ص : 150.

ولهذه النكتة لم تُصَدِّق الأئمة أحداً ادّعَى الصحبة بعد الغاية المذكورة، وقد ادعاها جماعة فكذبوا منهم «رتن الهندي»[14].

الحديث الثاني : «من اصطبح كل يوم بسبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل». وهذا حديث أخرجه البخاري في «كتاب الطب» وأخرجه مسلم أيضا وأخرجه أحمد عن سعد بن أبي وقاص. ويذهب العلماء في شرح هذا الحديث مذاهب مختلفة.

* فمنهم من خص هذا الحديث بتمر المدينة عملا برواية مسلم : «من أكل سبع تمرات مما بين لأبتيها» ويؤكده حديث عائشة في مسلم عن رسول الله ﷺ : «أن في عجوة العالية شفاء».

* ومنهم من قال : ان هذا عام في كل عجوة لان السموم إنما تقتل لأفراط البرودة فيها فإذا داوم على التصبح بالعجوة تحكمت فيه الحرارة، وأعانتها الحرارة الغريزية، فقاوم ذلك برودة السم ما لم يستحكم.

* والذي ارتضاه الأكثرون تخصيص الحديث بعجوة المدينة يقول ابن القيم في «زاد المعاد» : والتمر غذاء فاضل حافظ للصحة، ولاسيما لمن اعتاد الغذاء به كأهل المدينة وغيرهم... إلى أن يقول «وتمر العالية من أجود أصناف تمرهم» وبعد أن يعدد مزاياه يقول : «ولا ريب أن للأمكنة اختصاصا ينفع كثيرا من الأدوية في ذلك دون غيره، فيكون الدَّواء الذي قد نبت في هذا المكان نافعا من الداء، ولا يوجد فيه ذلك النفع إذا نبت في مكان غيره لتأثير نفس التربة أو الهواء أو هما جميعا، فإن للأرض خواصا وطبائع يقارب اختلافها اختلاف طبائع الإنسان، وكثير من النبات يكون في بعض البلاد غذاء مأكولا، وفي بعضها سما قاتلا، ... ويختم مقالته : «فَمَنْ كلامه كله يقين وقطع وبرهان ووحي أولى بأن تتلقى أقواله بالقبول وترك الاعتراض»[15].

2 – هل استوعب البخاري كل الصحيح ؟

يقول الأستاذ أحمد أمين في الصفحة 211 و212 «... وأن البخاري وكتابه يشتمل على سبعة آلاف حديث، منها ثلاثة آلاف مكررة، قالوا : «إنه اختارها وصحت عنده من ستمائة الف حيث كانت متداولة في عصره».

(14) الاصابة في معرفة الصحابة 8/1
(15) زاد المعاد 94/3.

ويريد الأستاذ أحمد أمين أن يوهم القارىء بأن البخاري قد انتقى أحاديث صحيحة من ستمائة ألف حديث.

والرد على الأستاذ من وجهين :

أولا : عدد الأحاديث المتداولة في عصر البخاري

نقل عن الإمام أحمد أنه قال : «صح من الحديث سبعمائة الف وكِسر، وهذا الفتى (يَعْنِي أَبَا زرعة) قد حفظ سبعمائة ألف» ولن يستغرب أحد هذا العدد الهائل من الأحاديث إذا علم أن المقصود بها أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته، يضاف إليها أقوال الصحابة والتابعين وعدد طرق كل حديث منسوب إلى الرسول ﷺ وإلى الصحابة والتابعين. إذن فالعدد الذي يظهر هائلا ما هو في الحقيقة إلا واقع ملموس عند أئمة الحديث.

ونقل عن البخاري أنه قال : «احفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح» ونقل عن مسلم أنه قال : «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة».

ومما يرفع استغرابك لما نقل عن أبي زرعة من أنه كان يحفظ مائة وأربعين ألف حديث في التفسير. أن «النعيم» في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾[16]، قد ذكر فيه المفسرون عشرة أقوال كان كل منها يسمى حديثا في عرف من جعله بالمعنى الأعم، وكذلك «الماعون» في قوله تعالى : ﴿وَيَمْنَعُونَ المَاعُونَ﴾[17] قد ذكروا فيه ستة أقوال، كل قول منها ما عدا السادس يعد حديثا[18].

ثانيا : أربعة آلاف حديث (من غير المكرر) هو كل ما صح عند البخاري ! !

وزَعْمُ الأستاذ أحمد أمين «هذا» خاطىء وغير معروف عند العلماء بل أن المعروف عندهم أن البخاري لم يجمع في كتابه كل ما صح عنده.

يقول ابن الصلاح في مقدمته : لو استوعبا – أي البخاري ومسلم –

(16) سورة التكاثر الآية : 8.
(17) سورة الماعون الآية : 7.
(18) فتح الملهم شرح صحيح مسلم : ج 1 ص : 2.

كل الصحيح في صحيحهما، ولا التزاما ذلك. فقد روينا عن البخاري أنه قال : «ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لملال الطول، وروينا عن مسلم أنه قال : «ليس كل شيء عندي صحيحا وضعته هاهنا – يعني في الصحيح – إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه[19].

وقال الحافظ الحازمي في كتابه «شروط الأئمة الخمسة» : «وأما البخاري فلم يلتزم أن يخرج كل ما صح من الحديث ويشهد لصحة ذلك ما أخبرنا به أبو الفصل عبد الله بن احمد بن محمد قال : أنبأنا به طلحة في كتابه عن أبي سعيد الماليني، أنبأنا عبد الله بن عدي قال : حدثني محمد بن أحمد قال : سمعت محمد بن حمدويه يقول : سمعت محمد بن اسماعيل – يعني البخاري – يقول : احفظ مائة ألف حديث صحيح، واحفظ مائتي الف حديث غير صحيح. وذكر أيضا بسنده إلى البخاري أنه قال : «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا، وما تركت من الصحيح أكثر»[20].

3 – نبذة مختصرة عن حياة الإمام البخاري

* هو أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم. إمام المحدثين وشيخ حفاظ زمانه على الاطلاق.

* ولد ببخارى يوم الجمعة 13 شوال 194 هـ. وبدأ بحفظ الحديث، ولم يبلغ العشر سنين.

سمع مرة شيخه إسحاق بن راهويه يقول لتلاميذه : «لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله ﷺ» قال البخاري : «فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح».

وقد أمضى في جمعه وتمحيصه – رحمه الله – ستة عشر عاما ما وضع فيه حديثا إلا بعد أن يغتسل ويصلي ركعتين، ثم يستخير الله تعالى في وضعه.

لم يخرج فيه إلا ما صح عن رسول الله ﷺ بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة والضبط واللقيا.

---

(19) مقدمة علوم الحديث ص : 10.
(20) شروط الأئمة الخمسة المطبوع مع شروط الأئمة الستة للحافظ ابن طاهر المقدسي ص : 47.

بَوَّبَ الامام البخاري صحيحه على أبواب العلم والفقه. تبلغ أحاديثه حسب ما ذكره ابن حجر في مقدمة «فتح الباري» 7397 بالمكرر. انتقده الحفاظ في 110 حديثا اعتبر النقد فيها شكليا.

أما رجال الصحيح فقد ضعف الحفاظ منهم نحو الثمانين. ولكن أكثرهم من شيوخه وهو – بهم وبأحوالهم – اعرف ولهم أخبر.

اختلف العلماء : هل يفيد القطع بصحة ما فيه من الحديث ؟ جزم ابن الصلاح بحصول القطع. وخالفه النووي فقال : إنه لا يفيد إلا الظن ولو بلغ أعلى درجة في الصحة وهو مذهب الجمهور.

بلغ عدد شروحه 82 شرحا كما ذكره صاحب «كشف الظنون» أشهرها أربعة أجلها شرح شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر (ت 852 هـ). توفي الإمام البخاري رحمه الله سنة 256 هـ.[21].

المحدثون «المغفلون» – «سليمو النية» ! !

1 – عبد الله بن المبارك – الإمام المحدث –

يقول صاحب «فجر الاسلام» في الصفحة (212)، وهو يتحدث عن الوضاعين في الحديث.. : وبعضهم كان سليم النية يجمع كل ما أتاه على أنه صحيح، وهو في ذاته صادق فيحدث بكل ما سمع، فيأخذه الناس عنه مخدوعين بصدقه، كالذي قيل في عبد الله بن المبارك، فقد قيل : انه «ثقة صدوق اللسان يأخذ عمن أقبل وأدبر». وأشار إلى أن هذا القول في عبد الله بن المبارك موجود ووارد في صحيح مسلم.

أولا : هل كان عبد الله بن المبارك سليم النية ؟

يعتبر عبد الله بن المبارك من مشاهير أئمة عصره الذين عنوا بنقد الرجال نقدا شديدا.

يقول الامام مسلم في مقدمة صحيحه وهو يتحدث عن عبد الله بن المبارك كأحد أقطاب النقاد للرواة :... يذكر بسنده إلى أبي إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني قال : قلت لعبد الله بن المبارك : يا أبا عبد الرحمان الحديث الذي جاء

---

(21) من مقدمة «فتح الباري» وغيرها.

أن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك وتصوم لهما مع صومك ؟ قال : فقال عبد الله : يا أبا إسحاق عمن هذا ؟ قال : قلت له : هذا من حديث شهاب بن خراش فقال : ثقة. عمن ؟ قال : قلت : عن الحجاج بن دينار قال : ثقة. عمن ؟ قال : قلت : قال رسول الله ﷺ. قال : يا أبا إسحاق أن بين الحجاج بن دينار وبين النبي ﷺ مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي. ولكن ليس في الصدقة اختلاف».

وأخرج مسلم أيضا بسنده إلى علي بن شقيق قال : سمعت عبد الله بن المبارك يقول على رؤوس الناس : «دعوا حديث عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف».

وبسنده إلى أحمد بن يوسف الأزْدي قال سمعت عبد الرزاق يقول : «ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله «كذاب» إلا لعبد القدوس فإني سمعته يقول له (كذاب).

وبسنده أيضا إلى العباس بن ابي رزمة قال : سمعت عبد الله بن المبارك يقول : بيننا وبين القوم القوائم، يعني «الإسناد».

وجاء في تذكرة الحافظ الذهبي، قال المسيب بن واضح : سمعت عبد الله بن المبارك وسئل عمن يأخذ ؟ قال : من طلب العلم لله كان في إسناده أشد، قد يلقى الرجل ثقة وهو يحدث عن غيره ثقة ويلقى الرجل غير ثقة وهو يحدث عن ثقة، ولكن ينبغي أن يكون – ثقة عن ثقة –».

وذكر الذهبي أيضا أن الرشيد أخذ زنديقا ليقتله فقال : «أين أنت من ألف حديث وضعتها ؟» فقال الرشيد : «أين أنت يا عدو الله من أبي اسحاق الفزاري وابن المبارك يتخللانها فيخرجانها حرفا بحرف ؟» وقيل لابن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ فقال : تعيش لها الجهابذة.

وذكر الذهبي عن ابراهيم بن اسحاق قال : سمعت بن المبارك يقول : «حملت عن أربعة آلاف شيخ، فرويت عن ألف منهم».

ثانيا : إجماع الأئمة على إمامته

أجمع أئمة الجرح والتعديل على توثيق ابن المبارك وإمامته وجلالة قدره.
قال ابن مهدي : الأئمة أربعة : الثوري ومالك وحماد بن زيد وابن المبارك.

قال فيه الإمام أحمد : «لم يكن في زمانه اطلب للعلم منه، جمع امرا عظيما ما كان اقل سقطنا منه، كان رجلا صاحب حديث وكان يحدث من كتاب».

قال ابن سعد صاحب الطبقات : «كان ثقة مأمونا حجة كثير الحديث».

قال الحاكم : «هو إمام عصره في الآفاق وأولاهم بذلك علما وزهدا وشجاعة وسخاء».

قال النسائي : «لا نعلم في عصر ابن المبارك أجل من ابن المبارك ولا اعلم منه ولا اجمع لكل خصلة محمودة منه».

* لقد تعمدت أن اجعل من اقوال ائمة الجرح والتعديل وسلف الأمة الصالح - سردا متتابعا دون ادخال اي عبارة بين اقوالهم ولو على سبيل الربط - حتى أظهر للقارىء بوضوح مدى قيمة هذا الامام الجليل ومكانته بين العلماء واثره في نفوسهم[22].

فأين ما ادعاه الأستاذ «احمد امين» في «فجر الاسلام» من أن ابن المبارك كان (مغفلا سليم النية) وان الناس كانوا يأخذون عنه مخدوعين بصدقه ؟ ؟ ؟ من أين جاءنا الأستاذ أحمد أمين بهذا الهراء ؟ والادعاء الفاسد في حق رجل اعتبره الجميع إماما ثبتا ومحدثا جليلا مأمونا ؟ ؟

2 - خطأ «صاحب فجر الاسلام» في فهم عبارة «مسلم» !

أولا : إن العبارة التي جاءت في صحيح مسلم هي كالتالي : «حدثني ابن قهزاذ قال : سمعت وهبا يقول عن سفيان عن ابن المبارك قال : «بَقِيَّةُ» صدوق اللسان، ولكنه يأخذ عمن أقبل وأدبر». ولا أظن أن أحدا يشك حين يقرأ هذا القول أنه قول ابن المبارك في «بقية» وهو أحد المحدثين في عصره. ولكن الأستاذ أحمد أمين أبى إلا أن يفهم أن القول في عبد الله ابن المبارك وأنه هو الموصوف بهذا الوصف مع أن سياق السند يفسد عليه هذا الفهم. ذلك أن السند هكذا : عن سفيان عن ابن المبارك قال : (أي أن ابن المبارك هو القائل وليس المتحدث عنه).

ثانيا : إن اللفظ الوارد في صحيح مسلم هو : «بقية» وليس «ثقة» ذلك أن ابن المبارك يتكلم عن «بقية ابن الوليد المحدث الحمصي وهو مشهور بما وصفه به

(22) وقد افرد له ابن ابي الحاتم (المتوفى سنة 327) في تقديم الجرح والتعديل ترجمة حافلة بثناء العلماء، وما كان عليه رحمه الله من علم بالرواة ونقد لهم. التقدمة : 262 - 280.

ابن المبارك ويؤكد هذا الوصف ما رواه مسلم بعد ذلك بقليل عن أبي إسحاق الفيزاري : أكتب عن «بقية» ما روى عن المعروفين ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين».

ويؤيده أيضا ما نقله الذهبي عن ابن المبارك نفسه أنه كان يقول في «بقية» إنه يدلس عن قوم ضعفاء ويروي عمن دب ودرج. وهذا في معنى قوله الذي رواه مسلم عنه : «عمن أقبل وأدبر».

والسؤال المطروح الآن هو : كيف وقع الأستاذ أحمد أمين في مثل هذا الخطأ ؟ ؟

1 – هل قرأ العبارة بنفسه في صحيح مسلم ولم يفهمها ؟
2 – هل فهم العبارة ولكنه تعمد تحريفها ؟
3 – أم أنه اكتفى بنقلها عن أحد أساتذته المستشرقين «محسنا الظن بهم» وهو «سليم النية» ؟

* أظن أن من حق الأستاذ أحمد أمين (عَلَيَّ) أنْ أحسن الظن به. ذلك أنه من المستبعد تماما أن يقع أديب «ضليع» أو «ضالع» في لغة الضاد في مثل هذا الفهم الخاطىء. كما أنني على يقين أن الأستاذ لم يتعمد هذا التحريف.

إذن يبقى أمامنا الأمر الثالث، وهو نقله عن المستشرقين «بحسن نية» الا ان نقله هذا يخرجه من دائرة الباحثين الذين يعتمدون المقاييس العلمية الدقيقة التي التزم بها في أول بحثه. ثم إنه إذا كان للمستشرق عذر «لعجمته» أو كراهته للإسلام والمسلمين. فما هو عذر الأستاذ ؟ ؟

* هل ظن أن شهرته وسمعته الأدبية ستجعل قراءه يكتفون بما يكتبه دون الرجوع الى المصادر ؟ ؟

* أم إنه توخى فيهم «سلامة النية» كما توخاها في إمام جليل كعبد الله بن المبارك ؟ ؟

لقد بنى الأستاذ أحمد أمين في متابعته لهذا التحريف رأياً خطيراً فاسداً في إمام جليل أجمع أئمة الجرح والتعديل على إمامته وسعة علمه وجلالة قدره وعلو مرتبته !

الخـاتمـة

لاشك أن البحث في موضوع السنة ورواتها من بين الموضوعات التي استأثرت باهتمام كثير من علماء السلف ولا زالت تستأثر باهتمام كثير من علماء الخلف. وستظل العناية بها والرد على كل من سولت له نفسه تشويهها أو التشكيك في مصادرها من بين أولويات العلماء المسلمين إلى أن يرث الله الأروض ومن عليها وهو خير الوارثين.

لقد تعرضت السنة في بدايتها إلى كثير من التحريف والتصحيف والتشويه والكذب من طرف بعض الفرق الإسلامية ذات المُيول الهوى. وما تزال تتعرض حتى يومنا هذا إلى كثير من النقد والتشكيك على يد بعض المستشرقين الذين يضمرون العداء والحقد للإسلام والمسلمين.

وإذا كان «عذر» المستشرقين ودافعهم واضح ومفهوم فان الخطر كل الخطر يكمن في أبناء الأمة الاسلامية - انفسهم - حيث يتتبعون خطوات أولئك المستشرقين ويؤمنون بكل أعمالهم وتحقيقاتهم «العلمية» ظانين أن دراساتهم وتحقيقاتهم تغني عن الرجوع إلى أمهات الكتب والمصادر الأصلية..

ولعل عذرهم في ذلك ما يجدونه من صعوبة في هذه المصادر، سواء من حيث اللغة المستعملة أو المناهج المُتَّبَعَة.

لقد نهض كثير من علماء هذا العصر - جزاهم الله عنا خيرا - بعبء إعادة الكتابة في هذا الموضوع. مستعملين في ذلك المناهج العلمية الحديثة. معتمدين صياغة جديدة تتفق وما يحتاجه الباحث في هذا العصر، وهم في ذلك كله لا يسعون إلا لإعادة الثقة إلى النفوس المريضة وإدحاض حجج المستشرقين وإبطال دعاويهم وتفتيت شبههم من منطلق التحليل العلمي الدقيق والصحيح الذي يخضع إلى المقاييس العلمية السليمة.

إن ما وقع فيه الأستاذ «أحمد أمين» - على جليل قدره - في «فجر الاسلام» من أخطاء غاية في الخطورة لأكبر دليل على الانسياق الأعمى، والتبعية العرجاء وراء ما يدعيه بعض المستشرقين من نزاهة فكرية وتحقيق علمي محض.

من مصادر البحث ومراجعه

1) البرهان في علوم القرآن : لبدر الدين الزركشي.
2) الاتقان في علوم القرآن : لجلال الدين السيوطي.
3) الاصابة في تمييز الصحابة : لابن حجر العسقلاني.
4) الرسالة : للشافعي.
5) السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي : للدكتور مصطفى السباعي.
6) تاريخ التشريع الاسلامي : للشيخ الخضري.
7) تذكرة الحفاظ : للحافظ الذهبي.
8) زاد المعاد : لابن قيم الجوزية.
9) فجر الاسلام : لأحمد أمين.
10) ميزان الاعتدال : للحافظ الذهبي.
11) مقدمة فتح الباري : لابن حجر.
12) شرح النووي على مسلم.
13) اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير.